

TJAE

Tikrit Journal for  
Administration & Economic Sciences  
Journal Homepage: [www.tu-Jaes.com](http://www.tu-Jaes.com)



## Financing the Iraqi public Budget Deficit for the Period (2003-2015) Analytical Study

**Hassan Zidan almajmeai**

**Faculty of Management and  
Economics/University of Tikrit**  
[hassanzidan1992@gmail.com](mailto:hassanzidan1992@gmail.com)

**Asst.Prof. DR.mukhayaf Jassim  
Hamad**

**Faculty of Management and  
Economics / University of Tikrit**  
[Mokheef-aljubury@yahoo.com](mailto:Mokheef-aljubury@yahoo.com)

### Article info.

#### **Article history:**

-Received  
-Accepted  
-Availableonline:  
2016/9/1

#### **Keywords:**

- General Budget  
Deficit

### **Abstract**

The deficit problem in the public budget is one of the problems that facing both developed and developing countries, which means exceeding the public expenditure of public revenues. This problem is one of the important economic problems that have direct and multiple effects on the national economy. Iraq suffers from a range of challenges, notably the huge increase in public expenditure and limited revenues, which are unable to meet expenses, with limited revenues that focused on unstable sources. The purpose of the study is to find out the reasons for this deficit, its economic effects, its sources of funding, and the proposed solutions to overcome it. The study found that the imbalance of the structure of public expenditures and public revenues and inaccurate estimates of the Ministry of Oil is one of the main causes of the deficit in the Iraqi public budget, besides its obligations to implement its production and marketing plans, in addition to the ineffectiveness of the tax administration. The study recommended the necessity of activate and promote and strengthen the supervision and control on Spending, this is done through the application of modern trends in budget preparation.

**المستخلص:**

تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مشكله العجز في الموازنة العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة وتعد هذه المشكلة، واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية ذات الآثار المباشرة والمتعددة على الاقتصاد القومي. يعاني العراق من مجموعة من التحديات، من أبرزها التزايد الهائل في النفقات العامة ومحدودية إيراداتها، والتي أصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة ومن جهة أخرى تركزت إيراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة. وكان الهدف من الدراسة معرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا العجز وآثاره الاقتصادية الناجمة عن هذا العجز ومصادر تمويله والحلول المقترحة لكيفية التغلب عليه. وتوصلت الدراسة إلى إن اختلال هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة وعدم دقة تقديرات وزارة النفط والتزاماتها بتنفيذ خططها الانتاجية والتسويقية، إضافة إلى أن عدم فاعلية الإدارة الضريبية تعتبر من أبرز أسباب العجز في الموازنة العامة العراقية. وعليه أوصت الدراسة بضرورة تفعيل وتعزيز وتقوية الرقابة على الصرف، ويتم ذلك من خلال تطبيق الاتجاهات الحديثة لإعداد الموازنة.

**المقدمة :**

تعتبر مشكلة عجز الموازنات العامة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية المحورية لما لها من آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فضلا عن كونها من أهم الموضوعات التي اشتد الجدل حولها وتفاوتت الآراء بشأنها وتباينت الإجهادات فيها للمدة (2003-2015)، ولا سيما بعد اتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم وصاحبه ارتفاع مستمر في الدين العام الداخلي للحكومات، وتواجه البلدان المتقدمة والنامية مشكلة العجز في الموازنة العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة، والعراق واحد من الدول النامية التي تعاني من العجز المالي وآثاره الاقتصادية، وهذه المشكلة لها آثار مباشرة ومتعددة على الاقتصاد القومي تعتمد بالأساس على الطرق المختارة في تمويله، ولا يمكن ارجاع ظاهرة العجز في الموازنة العامة إلى سبب وحيد لأنها ظاهرة معقدة ترجع أسبابها إلى العديد من العوامل التي تسهم في حدوثها، يرجع جزء منها إلى جانب النفقات العامة وجزء آخر إلى جانب الإيرادات العامة.

**مشكلة الدراسة :**

إن طرق تمويل عجز الموازنة العامة العراقية متعددة ومتنوعة ولكل منها سلبياته وإيجابياته، واستخدم العراق جميع أنواع تمويل عجز الموازنة، وتقوم هذه الدراسة على إشكالية معينة وهي تعدد وسائل تمويل عجز الموازنة واختلاف السياسات المالية والنقدية التي تحاول بقدر الإمكان تجنب العجز أو تجنب زيادته.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من خلال كونها تسلط الضوء بوجه خاص على تأثيرات انخفاض أسعار النفط في جميع القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية للحكومة عامة وفي إعداد الموازنة العامة خاصة وهي نتيجة منطقية لحالة الاقتصاد العراقي ذي الطبيعة الريعية كما يسلط الضوء على المصادر الأخرى لتمويل عجز الموازنة العامة.

**هدف الدراسة :** تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يأتي:

- الإطار النظري لعجز الموازنة العامة.
- تحديد المفاهيم والانواع المختلفة لعجز الموازنة العامة.
- واقع الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2015).
- تمويل العجز في الموازنة العامة العراقية للمدة (2003-2015).

### فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

ان عجز الموازنة العامة يمكن تمويله من خلال التمويل الداخلي المتمثل بحوالات الخزينة والسندات والحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي، او من خلال التمويل الخارجي المتمثل القروض والمنح والمساعدات.

### حدود الدراسة :

-تتضمن حدود الدراسة الزمانية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) .

-تتضمن حدود الدراسة المكانية حدود العراق .

### منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة عدة مناهج بطريقة متكاملة، إذ تم استخدام المنهج الوصفي لعجز الموازنة العامة، كما استخدم المنهج التحليلي لتمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥.

### هيكلية الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول تحت عنوان: الاطار النظري لمفهوم عجز الموازنة العامة، أما المبحث الثاني: فتطرق إلى واقع الموازنة العامة العراقية، وكرس المبحث الثالث: لتمويل العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

## المبحث الأول

### الاطار النظري لمفهوم عجز الموازنة العامة

لابد قبل كل شيء أن نبين أولاً مفهوم الموازنة العامة واتجاهاتها الحديثة قبل الدخول إلى عجز الموازنة، لذلك سيتناول هذا المبحث، أولاً: الموازنة الحكومية واتجاهاتها الحديثة، ثانياً: مفهوم وأشكال عجز الموازنة العامة.

**أولاً. مفهوم وتعريف الموازنة العامة:** تعد الموازنة الحكومية المركز المالي للدولة وقوته، إلا إنها لا تبقى على حالة واحدة، فقد تظهر حالة التوازن أو الاختلال في جانبيها النفقات العامة والإيرادات العامة، إذ يكون الاختلال إما بصورة فائض أو بصورة عجز، وهناك عدة تعاريف للموازنة العامة. أما تعريف الموازنة العامة اصطلاحاً : -سوف نتناول أبرز التعاريف التي تناولت مفهوم الموازنة العامة- فمنهم من عرفها على أنها: خطة تفصيلية للحصول على الموارد واستعمالها خلال فترة مقبلة وهي تمثل خطة للمستقبل معبراً عنها كمياً ورقماً (الخفاجي، ٢٠١٣: ٢٠).

أما في العراق فقد عرفها قانون أصول المحاسبات رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل على أنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة (العلي، كداوي، ١٩٨٩: ٢٧٠).

**ثانياً. الإتجاهات الحديثة للموازنات العامة:** تعددت أنواع الموازنات العامة وكل نوع منها يمثل مرحلة من مراحل التطور الذي مر بها النظام المتبع في إعداد الموازنة العامة أو تبويبها بما يفيد الوظائف والأهداف التي تهتم الحكومة في التركيز عليها ، ومن أهم هذه الأنواع هي كما يأتي(عليوي، 2008: ٥).

**١. موازنة البنود:** تعد موازنة البنود من أقدم أنواع الموازنات التي تم استخدامها ولا تزال تستخدم في العديد من دول العالم لما تتصف به من سهولة في الأعداد وبساطة في العرض والتنفيذ، وكان سبب تمسك بعض الدول بهذا النوع من الموازنات هو للتغلب على ضعف أساليب الرقابة الداخلية وحماية الأموال من الإختلاس والتلاعب.

**٢. موازنة البرامج والأداء :** ويعتمد هذا الأسلوب على تبويب الموازنة الذي يأخذ في الاعتبار اهتمامات الحكومة وما يجب القيام به من برامج وخطط ومشروعات، لذلك لم يعد الأمر قاصراً على مجرد تبويب المصروفات على أساس نوعي طبقاً لموازنة البنود، بل يجب أن يظهر سبب النفقة ضمن الخطة والبرنامج المطلوب تنفيذه أولاً وبالتالي فإن أسلوب موازنة البرنامج والأداء

يساعد على تفسير ما تم فعله بشكل يظهر مبررات النفقات كافة في إطار برنامج معين تسعى الحكومة إلى تحقيقه (الخفاجي، ٢٠١٣: ٢٨).

**٣. موازنة نظام التخطيط والبرمجة:** تعرف على أنها خطة للقيام بالأعمال الحكومية تتضمن برنامج ومشروعات معدة للتنفيذ في المستقبل، ويعود الفضل في تطوير هذا النوع من الموازنة إلى مؤسسة راند الأمريكية عام ١٩٥٤ إذ طبقت هذه الموازنة لأول مرة في وزارة الدفاع الأمريكية ١٩٦٣ وفي عام ١٩٦٥ أمر الرئيس الأمريكي جونسون بتطبيق هذا النوع من الموازنات في جميع الوزارات والأجهزة الحكومية، إذ لم ينظر إلى الموازنة على أنها أداة للرقابة فقط بل أداة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية.

**٤. موازنة الأساس الصفري:** هي الموازنة التي تقوم على أساس البداية من الصفر، وتعرف على أنها نظام يفترض عدم وجود أي نفقات أو خدمات في البداية من أجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ بالإعتبار الحد الأدنى للكلفة وتقييم مدة فاعلية الإنفاق وفقاً لهذا الإعتبار، (عليوي، 2008: ٦).

**ثانياً : مفهوم عجز الموازنة العامة:** يُعد عجز الموازنة العامة في العديد من دول العالم من أكبر المشكلات التي تواجه اقتصادياتهم، وسوف يتناول هذا المبحث مفهوم وتعريف عجز الموازنة وأشكاله.

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، بحيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة (عبدالمطلب، ٢٠٠٣: ٧٧) . كما يُعرف عجز الموازنة العامة أن الحكومة تنفق ما يزيد على الإيرادات العامة (Winnyrose, 2014: 65).

**ثانياً. أشكال عجز الموازنة العامة:** هنالك أشكال عديدة لعجز الموازنة العامة، ومن أهم هذه الأشكال هي:-

**١. العجز المقصود ( المنظم ):** ان أساس فكرة العجز المقصود نجده في تحليلات كينز وما كتبه عن التشغيل الكامل أثناء مرحلة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢) التي مر بها النظام الرأسمالي. إذ تضطر الدولة إلى القيام بتمويل الحرب عن طريق إصدار النقود الجديدة بكميات كبيرة من دون ان يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج العيني، وبذلك تزيد الدول نفقاتها في سنين الحرب بإصدار نقدي جديد، وهناك بعض الدول تستمر بعد الحرب في إتباع هذه السياسة بقصد مجابهة نفقات بناء الاقتصاد وزيادة الإنتاجية التي قلصتها هذه الحرب (نيري، ١٩٨٨: ٤٦٥).

**٢. العجز غير المقصود:** لم تذكر الأدبيات الاقتصادية تعريفاً محدداً لمفهوم العجز غير المقصود، إلا ان مضامين هذا المفهوم تُستمد من الأنواع التي تحتتمي تحت ظله، إلا انه وبشكل عام يمكن القول ان العجز غير المقصود يحدث بشكل تلقائي ومن دون تدخل الدولة ويقسم إلى :

**أ. العجز المتراكم:** تفسر نظرية العجز المتراكم، إلى أن عجز الموازنة في أوقات الأزمة أمر طبيعي فعند زيادة النفقات العامة للدولة، وتخفيض الضرائب سيؤدي إلى حصول عجز في الموازنة العامة، إذ لا يكون هناك تخوف من تراكم العجز سنة بعد أخرى، وعند حدوث الإزدهار في الاقتصاد سوف تزداد إيرادات الضرائب، وإن العجز من الممكن أن يتراكم سنة بعد أخرى لأنه يكون سبباً للتخلص من الأزمة وخاصة أزمة الركود فإذا ما حدث فائض في أي سنة من السنوات من الممكن استخدامه في تغطية عجز الموازنة (رفيق، ٢٠١٦: ٦).

**ب. العجز الهيكلي:** هو مقياس يحاول أن يزيل أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل إنحرافات الدخل المحلي وأسعار الفائدة عن قيمتها في الأجل الطويل والتغيرات الحاصلة في الأسعار، وتتميز طبيعة هذا النوع من العجز باستمرارية عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة لمدة طويلة من الزمن ويصبح عجزاً دائماً، وهذا النوع من العجز يؤدي الى حدوث خلل في الاقتصاد القومي، إذ يصعب سد هذا العجز إذا تم الاستعانة

بالوسائل المالية فقط، وهذا هو الواقع المالي المعاش في العراق خلال السنوات المالية الاخيرة وخاصة خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٥) (زكي، ١٩٩٣: ١٠٧).

**ج. العجز الدوري:** يعرف العجز الدوري أحياناً بالعجز السلبي فهو العجز الذي يحدث عندما يعمل اقتصاد دولة ما تحت مستوى ناتجها المحتمل، وتتم اقتصاديات الدول بعدة مراحل منها مرحلة الانتعاش ومنها مرحلة الانكماش، وتقوم فكرة العجز الدوري على رأي يقول إن هذه المراحل الاقتصادية هي دورية وبما إن الدولة تستطيع أن تحقق فائضاً في الموازنة خلال سنوات الانتعاش الاقتصادي فبإمكانها أن تقبل بفكرة العجز في الموازنة في سنوات الانكماش الاقتصادي، (البكري، ٢٠١١: ٢٠).

**ح. العجز المحلي والعجز المستتر:** يقصد بالعجز المحلي ذلك العجز الذي نحصل عليه من طرح المنح الخارجية والنفقات الحكومية من الإيرادات الحكومية، إذ يعكس لنا هذا العجز الموقف المالي للحكومة من دون المنح التي يحصل عليها من الخارج، أما العجز المستتر فهو العجز الناتج عن العمليات شبه المالية مثل: منح دعم لأسعار الفائدة، وضمانات أسعار الصرف للمؤسسات المالية (منير، ٢٠٠٦: ٢١).

**خ. عجوزات الضعف وعجوزات القوة:** يقصد بعجوزات ضعف وهو العجز الناجم عن ضعف الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جانب وإنفاق غير عقلاني من جانب آخر، أما الثاني فهو عجوزات القوة والذي يعني العجز الناجم عن تلك المدعومات التي تقدمها الدولة بصيغة إعانات اقتصادية واجتماعية سواء للأفراد أم للمشروعات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أو العمل على رفع معدلات النمو في قطاعاتها الاقتصادية (موسى، ٢٠١٠: ١٨).

### المبحث الثاني

#### واقع الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

استندت السياسة المالية في العراق خلال مدة الدراسة بناءً على التوجه الجديد للاقتصاد العراقي القائم على أساس الإصلاح والانفتاح الاقتصادي مع محاولة إعطاء أهمية استثنائية للقطاع الخاص، وكذلك السعي إلى تنويع مصادر التمويل وإدارة الدين العام وتشجيع الاستثمار الخاص أجنياً أم محلياً، وبناءً على ذلك سيتناول هذا المبحث النفقات العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

**أولاً. النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥):** يبعد الإنفاق العام أحد متغيرات الطلب الكلي حيث يتأثر بالظروف الاقتصادية بدرجات متباينة لذا يحاول مستخدمو القرار تكييف معدلات الإنفاق العام بما يتلاءم والإحتياجات الأساسية، ويقسم الإنفاق العام إلى ما يأتي (الدليمي، ٢٠٠٣: ٧).

**١. الإنفاق الجاري (التشغيلي) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥):** يتحدد الإنفاق الجاري في ضوء عوامل ومؤشرات عدة يجب أن تؤخذ بنظر الإعتبار عند تحديد التطور الحاصل في هذا الإنفاق، ومن هذه العوامل والمؤشرات، تطور الدخل القومي، ومعدل نمو السكان، والإتجاه العام للرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات، ومتطلبات التوازن الاقتصادي (الدليمي، ٢٠٠٣: ٥٤).

إذ يتضح من الجدول (١) سجل الإنفاق الجاري (١٧٨٤) مليار دينار عام ٢٠٠٣، ونسبتها من النفقات العامة بلغت (٩٠.٠١%)، بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إلا إن الإنفاق التشغيلي ارتفع من (٤٧٥٢٣) مليار دينار عام ٢٠٠٨، بمعدل نمو (٥١.٧٩%)، إلى (٥٢٥٦٧) مليار دينار عام ٢٠٠٩، أي بمعدل نمو (١٠.٦١%)، وانخفض الإنفاق التشغيلي إلى (٥١٨٣٣) مليار دينار عام ٢٠١٥، قياساً بالسنوات السابقة لها للمدة ٢٠١٠-٢٠١٤، وبمعدل نمو

بلغ (٣٣.٥٣-%) بسبب ارتفاع تعويضات الموظفين، بالإضافة إلى الأحداث التي واجهها البلد المتمثلة بالصراع المسلح مع تنظيم داعش، والهبوط الحاد في أسعار النفط، أما نسبة مساهمتها من النفقات العامة لعام ٢٠١٥ فقد بلغت (73.62%)، في حين سجلت النفقات الجارية أعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة ٢٠١٥-٢٠٠٣ خلال عام ٢٠١٣ إذ بلغت (78747) مليار دينار، بمعدل نمو بلغ (٣.٩٠%)، ونسبة مساهمتها بلغت (66.10%).

٢. الإنفاق الاستثماري خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٠٣): تعبر الموازنة الاستثمارية عن نشاط الدولة في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها تمثل بوجه أساس التخصيصات التي تعتمد على تغطية الإنفاق الرأسمالي، وتتضمن التكاليف التي تتحملها الحكومة لتمويل انشاء المشروعات والبرامج (الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والامنية وبناء القدرات) (حمزة، ٢٠١٥: ٤٦١).

من الجدول (١) يتضح أن النفقات الاستثمارية كانت بنسب منخفضة إذ بلغت (١٩٨) مليار دينار عام ٢٠٠٣، ونسبتها من النفقات العامة بلغت (٩.٩٩%)، وهي أدنى قيمة لها خلال هذه المدة بسبب عدم الاستقرار الأمني نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وعدم توجه القطر نحو المشاريع وإعادة الإعمار وكذلك بسبب زيادة النفقات التشغيلية من خلال زيادة نسبة الرواتب (تعويضات الموظفين) عن تقديم الخدمات للوزارات ووحدات الدولة، بالإضافة إلى ما تسعى إليه الدولة من تقليل الاستثمار الحكومي مقابل زيادة الإستهلاك الحكومي، إذ كان توجه الحكومة نحو تفعيل دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتقليل دور الدولة في هذا المجال، في حين ارتفعت النفقات الاستثمارية من (١١٨٨١) مليار دينار عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو (٥٣.٨٣%)، إلى (١٣٠٩١) مليار دينار عام ٢٠٠٩، أي بمعدل نمو (١٠.١٨%)، وجاء هذا الارتفاع نتيجة توجه الحكومة نحو تفعيل دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار، وزيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة عائدات الدولة وزيادة المخصصات الاستثمارية وخاصة المشاريع التي تخص البنى التحتية (الزامل، ٢٠١٤: ١٩٩).

## جدول (١)

مصادر عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) / مليار دينار عراقي

السنوات	اجمالي الاتفاق العام (مليار دينار)	معدل النمو السنوي (%)	الاتفاق التشغيلي (مليار دينار)	معدل النمو السنوي (%)	الاتفاق الإستثماري (مليار دينار)	معدل النمو السنوي (%)	نسبة الاتفاق التشغيلي الى الاتفاق العام (%)	نسبة الاتفاق الإستثماري الى الاتفاق العام (%)
2003	1982	-	1784	-	198	-	90.01	9.99
2004	32116	1520.4	29102	1531.2	3014	1422.2	90.61	9.39
2005	26375	-17.87	21803	-25.08	4572	51.69	82.66	17.34
2006	38807	47.13	32778	50.33	6028	31.84	84.46	15.54
2007	39031	0.57	31308	-4.69	7723	28.11	80.21	19.79
2008	59403	52.19	47523	51.79	11881	53.83	80.00	20.00
2009	65658	10.52	52567	10.61	13091	10.18	80.06	19.94
2010	84659	28.93	60981	16.00	23678	0.80	72.03	27.97
2011	78758	-6.97	60926	-99.90	17832	-24.68	77.35	22.65
2012	105140	33.49	75789	24.39	29351	64.95	72.08	27.92
2013	119128	13.30	78747	3.90	40381	37.75	66.10	33.89
2014	113474	-47.46	77986	-0.96	35487	-12.11	68.72	31.28
*2015	70398	-37.96	51833	-33.53	18565	47.68	73.62	26.38

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٠٨).

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية مختلفة (٢٠٠٩-٢٠١٥).

\*تقدير فصلي.

وارتفعت النفقات الاستثمارية إذ بلغت (١٨٥٦٥) مليار دينار عام ٢٠١٥، بمعدل نمو سنوي (٤٧.٦٨%) ونسبة مساهمتها من النفقات العامة بلغت (٢٦.٣٨%)، وسجلت أعلى معدل لها خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، عام ٢٠١٣، إذ بلغت (٤٠٣٨١) مليار دينار، بمعدل نمو (٣٧.٥٧%)، ومساهمتها من النفقات العامة (٣٣.٩%)، وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة عائدات الدولة وزيادة المخصصات الاستثمارية وخاصة المشاريع التي تخص البنى التحتية (الزامي، ٢٠١٤: ٢٠١).

**ثانياً. الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥):** عندما تقوم الدولة بالإنفاق العام لا بد أن تتوفر لديها الموارد المالية اللازمة لذلك، لذا فإن الإيراد العام هو من أهم أدوات السياسة المالية التي تسعى الحكومة من خلاله إدارة الاقتصاد الكلي، وبما إن الإيراد العام هو مجموع الأموال التي تحصلها الدولة وتخصصها لتمويل الانفاق العام، فلا بد من تحليل اتجاه الإيراد العام في الموازنة العامة للاقتصاد العراقي لمعرفة مدى فاعلية نظام الإيرادات العامة المنتهج في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠١٥، وتقسّم الإيرادات العامة الى ما يأتي (السامرائي، ٢٠١١: ٦٠).

**١. الإيرادات النفطية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥):** يعد العراق من البلدان النفطية التي تحتل موقعاً متقدماً بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط وذلك لضخامة احتياطياته، فضلاً عن كونه من الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك، ويعد القطاع النفطي أحد المرتكزات للاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الأجنبية وإن الإيرادات النفطية في العراق تعد المصدر التمويلي الأساسي للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

اذ يتضح من الجدول (٢) إن الإيرادات النفطية قد سجلت (١٨٤١) مليار دينار عام ٢٠٠٣، وهي أدنى قيمة لها خلال هذه المدة وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وبفعل فترات التعطل في العراق التي كثرت بعد عام ٢٠٠٣، وبقي نشاط القطاع النفطي على قدر كبير من التقلب على صعيد الإنتاج والتكرير والتصدير (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٥: ١١).

إذ يتضح عام ٢٠٠٣ أن الإيرادات النفطية بلغت (٨٥.٧%)، في حين انخفضت الإيرادات النفطية من (٧٥٣٥٨) مليار دينار عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو (٤٥.٧٥%)، إلى (٤٣٣٠٩) مليار دينار عام ٢٠٠٩، أي بمعدل نمو (٤٢.٥٢%)، وذلك بسبب نتائج الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩، ثم ارتفعت الإيرادات النفطية إلى (٥١٣١٣) مليار دينار عام ٢٠١٥، بمعدل نمو سنوي بلغ (٤٧.١٣%)، ونسبة مساهمتها إلى الإيراد العام بلغت (٧٧.١٩%)، وكما في الجدول (٢).

وسجلت الإيرادات النفطية أعلى معدل لها خلال هذه المدة عام ٢٠١٢ حيث بلغت (١١٧٢٧١) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (٩.٣٢%)، مقارنة بالسنة السابقة، ونسبة مساهمتها إلى الإيرادات العامة بلغت (٩٧.٨٧%) وسبب ذلك عودة العراق إلى السوق النفطية العالمية، وارتفاع حجم الصادرات النفطية، وارتفاع أسعار النفط دولياً (العبيدي، منير، ٢٠١٥: ٢٧١).

**٢. الإيرادات الضريبية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥):** تشكل النظام الضريبي في العراق وفق المفاهيم والنظم الضريبية المعاصرة وذلك مع بدايات تشكل الدولة العراقية، ويقوم هذا النظام على الجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فالضرائب المباشرة تشمل الضريبة على دخل الفرد والشركات، والضرائب على رأس المال التي تشمل ضريبة التركات وضريبة العرصات، أما الضرائب غير المباشرة فتشمل الضرائب الكمركية والضرائب على الإنتاج التي تطبق على نطاق محدود (السامرائي، ٢٠١١: ٦٤).

يتضح من الجدول (٢) إن الإيرادات الضريبية شكلت ما مقداره (٠.٣٤٩) مليار دينار، عام ٢٠٠٣، وهي أدنى قيمة لها خلال مدة الدراسة ويرجع ذلك إلى نسب إسهام الإيرادات الضريبية من إجمالي



الإيرادات العامة، لم تزد على (٦.٥٩%) في أحسن حالاتها خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) ويعود تضائل الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في العراق لجملة من الأسباب تتمثل، بعدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وهذا ما انعكس بالتالي على ضعف القدرة على إستحصاا وجباية الإيرادات الضريبية، وإنتشار التهرب الضريبي، وعدم دقة حصر المكلفين ( الساكني، ٢٠٠٩: ١٠).

كذلك بلغت نسبة مساهمتها الضرائب من الإيرادات العامة (٠.١%)، عام ٢٠٠٣، في حين ارتفعت من (٩٨٦) مليار دينار عام ٢٠٠٨، بمعدل نمو (١٩.٧٠%)، إلى (٣٣٣٥) مليار دينار عام ٢٠٠٩، أي بمعدل نمو (٢٣٨.٢%)، وسجلت (٢٠١٥) مليار دينار عام ٢٠١٥ بمعدل نمو بلغ (٦.٥٠%)، أما نسبة مساهمتها من الإيرادات العامة بلغت (٣.٠٣%)، في حين سجلت الإيرادات الضريبية أعلى معدل لها للعام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك لعقد برنامج إصلاح الإدارة المالية الذي أبرمته وزارة المالية مع البنك الدولي في عام ٢٠٠٩، أما نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة بلغت (٦.٥٩%)، ويرجع ذلك لعقد برنامج إصلاح الإدارة المالية الذي أبرمته وزارة المالية مع البنك الدولي في عام ٢٠٠٩، الذي أثر في تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال رسم آليات جديدة للتحصيل والتحاسب الضريبي (جواد، فاضل، ٢٠٠٩: ٣).

## الجدول ( ٢ )

مصادر تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) / مليار دينار عراقي

السنوات	الايرادات العامة (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الايرادات النفطية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الايرادات الضريبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الايرادات الآخري (مليار دينار)	معدل النمو (%)	نسبة الايرادات النفطية الى الايراد العامة (%)	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة (%)	نسبة الايرادات الآخري الى الايراد العامة (%)
2003	2146	-	1841	-	0.349	-	304	-	85.7	0.01	14.2
2004	32982	1436.9	32627	1672.2	159	45458.7	195	-35.85	98.92	0.48	0.6
2005	40503	22.80	39480	21.00	495	211.32	528	170.76	97.47	1.22	1.31
2006	49056	21.11	46534	17.86	591	19.93	1930	265.5	94.85	1.21	3.94
2007	54599	11.29	51071	11.10	1228	107.78	1669	-13.52	94.70	2.25	3.05
2008	80252	46.98	75358	45.75	986	-19.70	3908	134.15	93.90	1.23	4.87
2009	50623	-36.91	43309	-42.52	3335	238.2	3979	1.81	85.55	6.59	7.86
2010	61736	21.95	59794	38.06	1310	60.71	632	- 84.11	96.85	2.13	1.02
2011	108807	76.24	107271	79.40	1408	7.48	128	- 79.74	98.58	1.30	0.12
2012	119817	10.11	117271	9.32	2311	64.13	235	83.59	97.87	1.93	0.20
2013	113840	-4.98	110678	-5.62	2877	24.49	285	21.27	97.22	2.52	0.26
2014	105609	-7.23	97072	-12.29	1892	-34.23	6646	2231.9	91.91	1.79	6.30
2015	66470	-37.06	٢5131	-47.13	2015	6.50	13143	97.75	77.19	3.03	19.78

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٠٨).

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية مختلفة(٢٠٠٩-٢٠١٥).

٣. **المصادر الأخرى للإيرادات في العراق:** وتمثل الإيرادات المتولدة عن بيع ممتلكات الدولة من الموجودات الثابتة وغير الثابتة، وإيرادات الإيجارات من ممتلكات الدولة من الأبنية والدور والأراضي، كذلك تشتمل هذه الإيرادات على المنح والهبات والمساعدات كافة (السامرائي، ٢٠١١: ٧٠). يتضح من الجدول (٢) أن الإيرادات الأخرى بلغت (٣٠٤) مليار دينار، عام ٢٠٠٣، وهي أدنى قيمة لها خلال هذه المدة، بسبب سوء الأوضاع السائدة في البلد، وكانت نسبة مساهمتها من الإيرادات العامة (١٤.٢%)، حيث ارتفعت الإيرادات الأخرى من (٣٩٠٨) عام ٢٠٠٨، بمعدل نمو (١٣٤.١٥%) إلى (٣٩٧٩) مليار دينار عام ٢٠٠٩، أي بمعدل نمو (١.٨١%)، واستمرت بالارتفاع إذ بلغت (١٣١٤٣) مليار دينار، عام ٢٠١٥، بمعدل نمو بلغ (٩٧.٧٥%)، وهي أعلى قيمة لها للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ والسبب في ارتفاع هذه الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات العامة وكذلك إلى إجمالي الإنفاق العام يعود إلى انخفاض الإيرادات النفطية الناتج عن انخفاض أسعار النفط العالمية، أما نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة فقد بلغت (١٩.٧٨%)

### المبحث الثالث

#### تمويل عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

تعتمد الدولة على الموازنة العامة في توجيه وتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية وفقا لرؤيتها واستراتيجيتها التي يجري تطبيقها، وتظهر أهميتها من كونها تبرز توزيع النفقات بين أوجه الإنفاق المختلفة، ومن حيث الإيرادات فإن الموازنة تقدم التقديرات حول بنية العوائد المالية المختلفة التي يتوقع تحقيقها وكيفية التخطيط لتحسين هذه العوائد ودعم وزيادة مصادر التمويل، ويتضمن هذا المبحث، **أولاً:** تحليل عجز الموازنة العامة العراقية، **ثانياً:** تمويل عجز الموازنة العامة العراقية.

**أولاً. عجز الموازنة العامة حجماً وآثاراً ومعالجة:** يتحدد حجم أو مقدار العجز في الموازنة العامة العراقية من خلال الفرق (الفجوة) بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، إذ يتضح من الجدول (١٠) وجود عجز في الموازنة العامة العراقية للسنوات (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) وهذا العجز يمكن أن تغطي المصادر الداخلية جزء منه، في حين إن الجزء الباقي قد يغطي عن طريق المصادر الخارجية كالقروض والمنح والإعانات أما الجزء الباقي من دون تغطية فهو السبب الرئيس لحدوث العجز، لأن هذا العجز يعني إصدار نقود من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج.

إذ يتضح من الجدول (٣) إن عجز الموازنة العامة العراقية ارتفع من (١٥٠٣٦) مليار دينار عام ٢٠٠٩، إلى ( 22923 ) مليار دينار عام ٢٠١٠، وكان سبب هذا العجز مخلفات الأزمة المالية العالمية وزيادة الإصدار النقدي، وبعد ذلك بلغ العجز المالي (5288) مليار دينار عام ٢٠١٣، ثم ارتفع إلى (٧٨٦٤) مليار دينار عام ٢٠١٤، وانخفض إلى (٣٩٢٧) مليار دينار عام ٢٠١٥، وكان سبب حدوث العجز في الموازنة العامة العراقية خلال السنوات الأخيرة بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي وذلك من خلال الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي (حمزة، ٢٠١٥: ٤٦٣).

جدول (٣) حجم العجز أو الفائض للموازنة العامة العراقية ونسبته إلى الإيراد والإنفاق العام للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) /مليار دينار عراقي

السنوات	اجمالي الانفاق العام (مليار دينار)	أجمالي الإيراد العام (مليار دينار)	عجز أو فائض الموازنة العامة (مليار دينار)	نسبة العجز أو الفائض إلى الانفاق العام (%)	نسبة العجز أو الفائض إلى الإيراد العام (%)
2003	1982	2146	164	8.27	7.64
2004	32116	32982	866	2.69	2.62
2005	26375	40503	14128	53.56	34.88
2006	38807	49056	10249	26.41	20.89
2007	39031	54599	15568	39.88	28.15
2008	59403	80252	20849	35.09	25.97
2009	65658	50623	*(15036)	22.90	29.70
2010	84659	61736	22923	27.07	(37.13)
2011	78758	108807	30049	38.15	27.16
2012	105140	119817	14677	13.95	12.24
2013	119128	113840	(5288)	(4.43)	(4.64)
2014	113474	105609	(7864)	(6.93)	(7.44)
2015	70398	66470	(3927)	(5.57)	(5.90)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٠٨).

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية مختلفة (٢٠٠٩-٢٠١٥).

\*الاقواس تمثل عجز الموازنة العامة .

**ثانياً: التمويل العام :** عندما تواجه دولة ما عجزاً في موازنتها، قد يتطلب الأمر اللجوء إلى تغطية العجز، من خلال، الإقتراض من الداخل، فعليها أن تلجأ إلى الجمهور (القطاع غير المصرفي) وذلك بطرح السندات الحكومية للاكتتاب في سوق الأوراق المالية المحلية مع سعر فائدة مرتفع، كما تلجأ الدولة إلى الإقتراض من القطاع المصرفي، أي المصارف التجارية والبنك المركزي لتمويل عجز الموازنة اما من خلال الاحتياطات النقدية الفائضة لدى المصارف، او الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي، او من الخارج عن طريق التمويل الخارجي، ويتضمن المنح والمساعدات التي تتلقاها الدولة، وكذلك القروض الدولية.

جدول ( ٤ ) التمويل العام لعجز الموازنة العامة في العراق للمدة ( ٢٠٠٣-٢٠١٥ ) / مليار دينار عراقي

السنوات	التمويل العام الداخلي	التمويل العام الخارجي	اجمالي التمويل العام
٢٠٠٣	-	-	-
٢٠٠٤	٩.٢٤	-	٩.٢٤
٢٠٠٥	١.٢٠٠	-	١.٢٠٠
٢٠٠٦	٢.٥١	-	٢.٥١
٢٠٠٧	٥.١٩	-	٥.١٩
٢٠٠٨	٥.٠٠	-	٥.٠٠
٢٠٠٩	٤.٤٧٨	-	٤.٤٧٨
٢٠١٠	٥.٢٢٥	٥.١١	١٠.٣٤٣
٢٠١١	٣.٨٩١	-	٣.٨٩١
٢٠١٢	٣.٣٩٢	-	٣.٣٩٢
٢٠١٣	١.٥٠٠	-	١.٥٠٠
٢٠١٤	٧.٠٦٤	-	٧.٠٦٤
٢٠١٥	١.٣٠٨٦	٢.٨٩٨	٤.٢٠٦٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-وزارة المالية، دائرة الدين العام.  
-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق، تقارير اقتصادية مختلفة.  
يتضح من الجدول اعلاه، ان التمويل العام في مستويات متذبذبة خلال سنوات العجز، إذ ارتفع اجمالي التمويل العام من (٤.٤٧٨) مليار دينار عام ٢٠٠٩، الى (٧.٢٩٣) مليار دينار عام ٢٠١٠، وكان سبب هذا الارتفاع بسبب القروض الخارجية التي حصل عليها العراق من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا إنه انخفض الى (١.٥٠٠) مليار دينار عام ٢٠١٣، ثم ارتفع خلال عامي (٢٠١٤-٢٠١٥)، إذ بلغ (٧.٠٦٤) مليار دينار عام ٢٠١٤، وكذلك (٣.٧٤٩٦) مليار دينار عام ٢٠١٥، وذلك بسبب ما شهده العراق من سوء الوضع الامني من خلال الحرب مع داعش الارهابي خلال هذه السنوات عندما تتجه الحكومة إلى السحب على المكشوف (وهو احد انواع التمويل الداخلي)، ان هذا يؤدي الى الارتفاع في عرض النقد وهذا بدوره يؤدي الى زيادة كل من الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري للحكومة الى تقليل اسعار الفوائد المالية مما يساعد على توليد المزيد من الاستثمارات ويوفر المال في ايدي الافراد المستهلكين. اما الاثار المترتبة على التمويل الخارجي، يبدأ عرض النقد و الأسعار بالانخفاض في داخل البلد، وبالوقت نفسه تتحسن قيمة العملة وقوتها الشرائية ويزداد الطلب عليها من الخارج، مما يعكس هذه الحالة الايجابية على ميزان المدفوعات لاسيما عند زيادة الطلب على العملة المحلية من الأفراد والحكومات الأجنبية فيأخذ سعر صرف العملة بالارتفاع ويصبح في وضع أفضل مقابل أسعار صرف العملات الأخرى، (علي، ٢٠٠٨: ٩٧).

#### الاستنتاجات والمقترحات

##### أولاً. الإستنتاجات :

١. تعتبر الموازنة العامة من أبرز الحسابات الحكومية التي تبين المركز المالي للدولة، إذ تضعها بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية، ولتقدير جانبيها النفقات العامة والإيرادات العامة، وما تم التوصل إليه من أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية خلال سنة مالية واحدة.
٢. يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، ولا يمكن إرجاع سبب حدوثه إلى سبب وحيد وإنما يرجع الى العديد من الاسباب، وتعاني منه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
٣. هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور العجز في الموازنة العامة العراقية خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ويقف في مقدمتها إختلال هيكل الإنفاق العام والإيراد العام، إضافة إلى عدم فاعلية الإدارة الضريبية.
- ٤- أثبتت أرقام الموازنة العراقية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ وجود حالة عجز حقيقي خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) وتعود أسباب العجز الحقيقي إلى اعتماد العراق على الإيرادات النفطية بمتوسط قدره (٩٨%) في توليد إيراداته مما أدى إلى تشوه مسارات إنفاقه، مما فرض على العراق التوجه إلى المؤسسات الدولية لإصلاح عجز الموازنة المستديم في الموازنة العراقية .

##### ثانياً. المقترحات :

- 1- يمكن إعطاء مدة زمنية يتم خلالها تخفيض العجز في الموازنة الحكومية، مع الأخذ بنظر الاعتبار مسألة تنويع مصادر تمويل العجز المالي خاصة المصادر التي لا تعمل على زيادة الكتلة

النقدية في الاقتصاد، وتقليل الإعتماد على التمويل الخارجي كالقروض التي لا تنصب في مصلحة الدول النامية.

2- تفعيل وتعزيز وتقوية الادارة الضريبية، بالإضافة الى القضاء على التهرب الضريبي، من اجل ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب في الايرادات العامة

3- إعتدأ مبدأ الشفافية لعمليات الموازنة العامة كافة، من أجل إتاحة البيانات والمعلومات للجميع وتشمل اعداد الحسابات الختامية التي تعطي تفاصيل عن النفقات العامة والإيرادات العامة، مما يساعد وضوح الأدوار والمسؤوليات، للتعرف على أوجه الإنفاق ونسب التغير ومعدلاته ونتائج التنفيذ الفعلي مقارنة بالإعتمادات المرصودة.

### المصادر

اولاً: التقارير والنشرات

١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق، نشرات اقتصادية مختلفة.

٢- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق، تقارير اقتصادية مختلفة.

٣- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك .

٤- وزارة المالية، دائرة الدين العام.

٥-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

ثانياً : الرسائل والأطاريح

٦-الخفاجي، حيدر جاسم حمزة، ٢٠١٣ ، إعداد الموازنة الاستثمارية للدولة وإقرارها ما بين توجهات التخطيط الاستراتيجي والمتغيرات الاقتصادية والسياسية في العراق، رسالة ماجستير في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٧-السامرائي، كيلان اسماعيل عبد الله، ٢٠١١، دور السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٩-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٨- علي، شيماء هاشم، ٢٠٠٨، عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي –اليابان- حالة دراسية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٩-منير، عامر سامي، ٢٠٠٦، تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة بضمنها العراق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة المستنصرية، بغداد.

١٠- موسى، نضال علي، ٢٠١٠، حوالات الخزينة كأداة لتمويل العجز المالي في العراق، دراسة تحليلية في وزارة المالية والمصارف الحكومية(للفترة من ١٩٩١-٢٠٠٨) بحث تطبيقي مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي – المصارف المعادل للماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد.

ثالثاً : الدوريات والدراسات والبحوث

١- جواد، سرمد عباس، وفاضل، علي عباس، ٢٠٠٩، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق، بحث منشور على موقع وزارة المالية .

٢-حمزة، حيدر جاسم، ٢٠١٥ ، موازنة العراق العامة لسنة ٢٠١٥ الطموح والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، المجلد ٢١، العدد ٨٥.

٣-رفيق، شرياق، ٢٠١٦، ترشيد الانفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ومن وجهة نظر اسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني (الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر)، جامعة احمد دراية \_ ادرار.

٤-الزاملي، دعاء محمد، ٢٠١٤ ، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ١ .

٥-الساكني، علي عباس فاضل، ٢٠٠٩، تنويع مصادر الإيرادات العامة ، بحث مقدم إلى الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية العراقية.

٦-العبيدي، عبد الجبار محمود، ومنير، عامر سامي، ٢٠١٥، اتجاهات السياسة الاقتصادية في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣، المجلد ٢١، العدد ٨٥.

٧-عليوي، عبد نجم، ٢٠٠٨، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية  
رابعا : الكتب

١-الدليمي، محمد عبد صالح، ٢٠٠٣، العلاقة بين السياسة المالية والطلب الكلي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية.

٢- زكي، د. رمزي، 1993، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة.

٣-عبد المطلب، عبد الحميد، ٢٠٠٣، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

٤-العلي، عادل فليح، وكداوي، طلال محمود، ١٩٨٩، (اقتصاديات المالية العامة )، الكتاب الثاني، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

٥- نيربي، د. محمود، ١٩٨٨، الاقتصاد المالي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق.  
خامسا: المصادر الاجنبية

1- Winnyrose, Moraa,2014, The relationship between budget deficit financing and economic growth in Kenya.